

Distr.: General
10 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الرابعة والستون

جنيف، ٣٠ أيلول/سبتمبر - ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
التقارير المتعلقة بمراقبة وتقييم البرامج والإدارة

تقرير عن أنشطة مكتب المفتش العام

تقرير المفوض السامي

موجز

أُعد هذا التقرير طبقاً لمقرر اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي الذي يقضي بأن تتلقى خلال دورتها العامة السنوية تقارير تتعلق بمراقبة وتقييم البرامج والإدارة (الوثيقة A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥-١(و)٦). وتجدر الإشارة أيضاً إلى قرار اللجنة التنفيذية بإطلاعها بانتظام على التقارير الموجزة التي تعرض التحقيقات والفئات الرئيسية لعمليات التحقيق، وعدد أنواع عمليات التحقيق هذه، والفترة الزمنية المتوسطة التي يستغرقها إتمام عمليات التحقيق، ووصف الإجراءات التأديبي ذي الصلة (الوثيقة A/AC.96/1021، الفقرة ٢٤(ه)). ويغطي هذا التقرير الفترة من منتصف عام ٢٠١٢ إلى منتصف عام ٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١	أولاً - مقدمة
٣	٧-٣	ثانياً - الرقابة داخل المفوضية
٣	٣	ألف - معلومات أساسية
٣	٥-٤	باء - قرار بممارسة مهمة المراجعة الداخلية للحسابات "داخل المفوضية"
٤	٧-٦	جيم - الخطوات المقبلة
٤	١٤-٨	ثالثاً - عمليات التفتيش
٤	١٠-٨	ألف - خطة التفتيش وبعثات التفتيش
٥	١٣-١١	باء - المنهجية والتَّهْج
٥	١٤	جيم - التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة
٦	١٩-١٥	رابعاً - التحقيقات
٦	١٦-١٥	ألف - مجموع الحالات والإبلاغ
		باء - التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات
٨	١٨-١٧	غير الحكومية بشأن عمليات التفتيش
٨	١٩	جيم - البعثات
٨	٢٠	خامساً - التحريات المخصصة

أولاً - مقدمة

- ١- يضطلع مكتب المفتش العام في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بثلاث مهام أساسية هي: عمليات التفتيش المتعلقة بمدى جودة إدارة عمليات المفوضية؛ والتحقيقات في ادعاءات سوء السلوك من جانب موظفي المفوضية؛ والتحقيقات المخصصة في الهجمات العنيفة على موظفي المفوضية وعملياتها، وكذلك في الأحداث الأخرى التي تُلحق خسائر أو أضراراً كبيرة بسلامة المفوضية أو مصداقيتها أو أصولها.
- ٢- ويعرض هذا التقرير بإيجاز التطورات والأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفتش العام في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ثانياً - الرقابة داخل المفوضية

ألف - معلومات أساسية

- ٣- تضاعفت الميزانية الإجمالية للمفوضية منذ عام ٢٠٠٨ حيث إنها في عام ٢٠١٣ بلغت أكثر من ٤,٣ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذه الزيادة في الميزانية، فإنه لم يتم وفقاً لذلك تعزيز مهام الرقابة التي تضطلع بها المفوضية. فلا تزال هذه المهام مجزأة ولا تزال درجة التأزر فيما بينها بحاجة إلى التحسين. وقد أكدت 'اللجنة المستقلة لمراقبة الحسابات والرقابة' المنشأة حديثاً على الحاجة إلى "نشاط شامل للرقابة الداخلية" في المفوضية.

باء - قرار بممارسة مهمة المراجعة الداخلية للحسابات "داخل المفوضية"

- ٤- في حزيران/يونيه ٢٠١٣، قرر المفوض السامي المضي في التخطيط لإيجاد مهمة للرقابة المتكاملة في المفوضية. وطلب من مكتب المفتش العام تنسيق جهود الشعب المختلفة لوضع الخطة التنفيذية من أجل إنشاء دائرة للمراجعة الداخلية للحسابات داخل مكتب خدمات جديد للرقابة الداخلية في المفوضية، وللإشراف على هذه الخطة.
- ٥- وكان قرار المضي في إيجاد مهمة المراجعة الداخلية للحسابات داخل المفوضية مدعوماً باستنتاجات وتوصيات دراستين مستقلتين أُجريتاً بتكليف من المفوضية استجابة لطلب مجلس مراجعي الحسابات: وقد قيّمت إحدى الدراستين الخيارات المتعلقة بإيجاد مهمة المراجعة الداخلية للحسابات، وبحثت الدراسة الأخرى المبررات الاقتصادية وخطة التنفيذ. وممارسة مهمة المراجعة الداخلية للحسابات داخل المفوضية هي عنصر رئيسي من عناصر

إنشاء مكتب لخدمات الرقابة الداخلية يضم مختلف المهام (المراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش، والتحقيقات، وربما يضم أيضاً التقييم وهو أمر يتطلب مزيداً من الدراسة).

جيم - الخطوات المقبلة

٦- تُناقش حالياً مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية مذكرة تفاهم ترمي إلى ضمان التنسيق، والتعاون، وعدم حدوث خلل في خدمات مراجعة الحسابات خلال الفترة الانتقالية.

٧- ويجري حالياً، كما طلب ذلك المفوض السامي، إنشاء فرقة عمل يرأسها المفتش العام وتضم ممثلين كبار من مكتب المفتش العام، وشعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري، ومكتب التطوير التنظيمي، كما يجري حالياً إنشاء وحدة إدارة المخاطر المؤسسية بغية وضع خطة عمل مفصلة لإنشاء دائرة المراجعة الداخلية للحسابات داخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبغية مراقبة هذه الخطة وتوجيه تنفيذها. وأعد مكتب المفتش العام مشروع ميثاق لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثالثاً - عمليات التفتيش

ألف - خطة التفتيش وبعثات التفتيش

٨- أعدت خطة التفتيش لعام ٢٠١٣ بعد مشاورة أجريت مع المكاتب الإقليمية ودائرة وضع السياسات والتقييم وقسم مراجعة الحسابات التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد أخذت في الحسبان عند اختيار العمليات طائفة من عوامل الخطورة والتحديات التي تواجه في مجال الإدارة، وكذلك ما أُجري سابقاً من عمليات تفتيش.

٩- وأجرى مكتب المفتش العام، منذ تقريره الأخير، سبع عمليات تفتيش عادية للمكاتب التالية: بنغلاديش؛ وبوتسوانا؛ وجورجيا؛ وماليزيا؛ وموزامبيق؛ والمكتب الإقليمي للمملكة العربية السعودية؛ بما في ذلك المكاتب التي يشرف عليها (الكويت والإمارات العربية المتحدة)؛ واليمن. وأُجريت أيضاً عملية تفتيش مخصصة في موريتانيا.

١٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة التفتيش تسعة تقارير تفتيش عادية وتقريراً واحداً مخصصاً، ومذكرات إغلاق بشأن خمس عمليات تفتيش عادية أُجريت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وجاءت مذكرات الإغلاق على أثر استعراض التقارير الدورية عن تنفيذ توصيات دائرة التفتيش. ولا يزال معدل الامتثال للتوصيات مرتفعاً، إذ يصل إلى نسبة ٩٠ في المائة.

باء- المنهجية والنُهج

١١- حضر ١٧ مديراً من فئتي الإدارة الوسطى والعليا من العاملين في المقرر وخمسة مديرين من الفتتين من العاملين في الميدان حلقة تدريب متقدم في مجال التفتيش لمدة يومين. وجرى تزويد المشاركين في الحلقة التدريبية بمهارات متقدمة وبالمعرفة اللازمة للمشاركة في بعثات التفتيش، مما أتاح لمكتب المفتش العام مجموعة من الموظفين المدربين للعمل في بعثات التفتيش مستقبلاً. ودرّبت الحلقة التدريبية المشاركين فيها على بعض الأدوات الجديدة التي تم الأخذ بها خلال عام ٢٠١٢، بما في ذلك مصفوفة نتائج وتعليقات عمليات التفتيش، ونسخة من الإطار العالمي للإدارة والمساءلة كيفية لاستخدامها أثناء بعثات التفتيش.

١٢- وقاعدة بيانات دائرة التفتيش، التي تتضمن نتائج وتوصيات بعثات التفتيش التي أُضطلع بها منذ عام ٢٠٠٥، جاهزة للعمل. وقد أتاحَت القاعدة مصدراً ثرياً للمعلومات التي تسمح لدائرة التفتيش بتعقب وتحليل الاتجاهات وتبسيط الضوء على المسائل ذات الأهمية للجنة الداخلية المعنية بالامتثال والمساءلة. وقد دعمت هذه القاعدة التحليل الذي أجرته الدائرة لورقة فترة السنتين المتعلقة بالممارسات الجيدة والنتائج المتكررة (٢٠١٠-٢٠١١) التي ستُتاح للجنة التنفيذية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وسمحت القاعدة أيضاً بإجراء رصد دقيق وحسن التوقيت ومتابعة منهجية للامتثال للتوصيات.

١٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظمت في إطار مشاركة مع مركز التعلم العالمي دورة تمهيدية للتعلم الإلكتروني بشأن دور دائرة التفتيش ومهمتها في مجال الرقابة. ويتمثل الغرض منها في تقديم نظرة متعمقة إلى موظفي المفوضية، ولا سيما الموظفون الميدانيون، بخصوص أهداف عمليات التفتيش وتنفيذها.

جيم- التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة

١٤- واصل المفتش العام تقديم الدعم إلى العمل الذي تقوم به وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة عن طريق تنسيق الإسهامات المقدمة من مختلف الشُعَب داخل المفوضية من أجل استعراضات وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك تعليقات عن مشاريع التقارير ومتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وبغية تحسين التنسيق، نظمت وحدة التفتيش المشتركة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، جلسات إحاطة إعلامية مع جهات وصل تابعة لها في جميع شُعَب المفوضية ومكاتبها في المقر، كما نظمت دورة تدريبية عن نظام متابعة على الإنترنت تابع لوحدة التفتيش المشتركة بدأ العمل به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبذل مكتب المفتش العام جهوداً إضافية لضمان امتثال المفوضية لالتزامها بتنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة. ونتيجة لذلك، وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت المفوضية قد قبلت وأبلغت عن زهاء ٧٠ في المائة من التوصيات

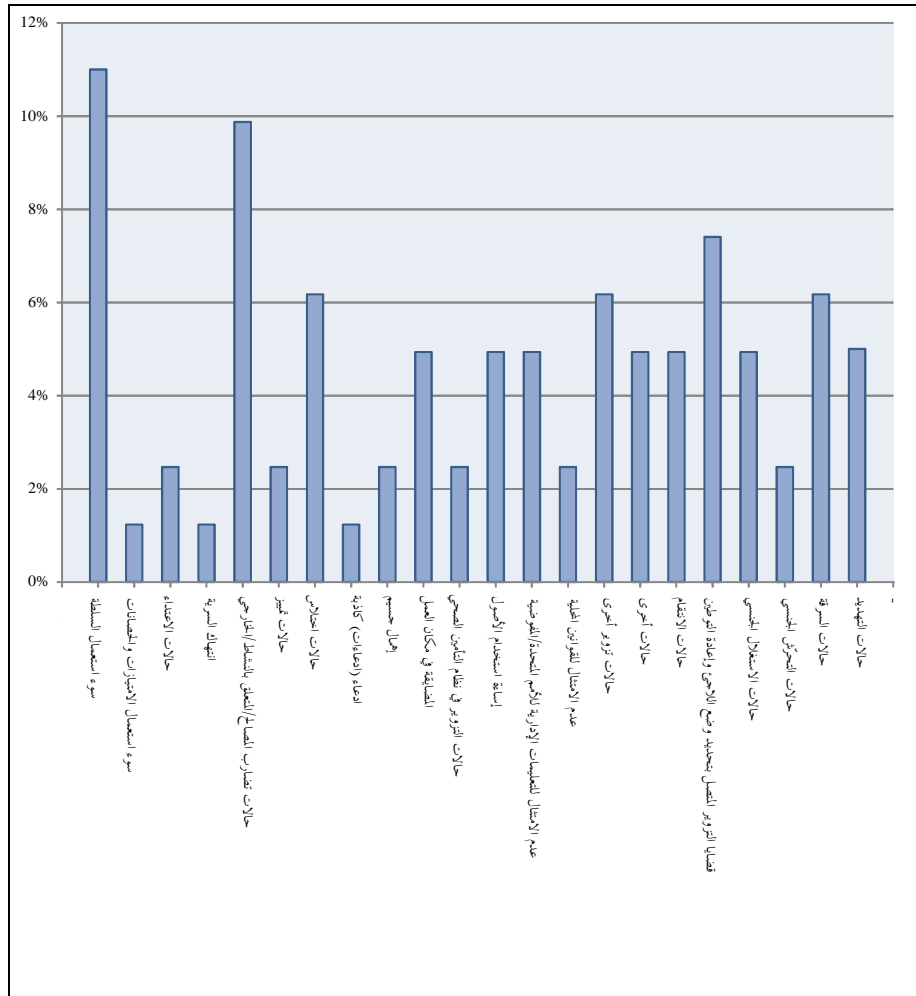
الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. ولا تزال نسبة إضافية قدرها ٢٠ في المائة قيد النظر. ومن بين التوصيات التي قُبِلت، نفذت المفوضية نسبة ٥٧ في المائة وتعتبر نسبة ٤١,٥ منها قيد التنفيذ. واستفاد مكتب المفتش العام بصفة خاصة من التوصيات والمعايير المرجعية المعروضة في الاستعراضات الأخيرة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التي ركزت على مجالات للرقابة مثل إدارة المخاطر المؤسسية ومهمتي التحقيق ومراجعة الحسابات.

رابعاً- التحقيقات

ألف- مجموع الحالات والإبلاغ

١٥- سجل مكتب المفتش العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٤ ١ شكوى. ومن بين هذه الشكاوى تعلقت ٨٦٤ شكوى بالحماية والمساعدة، في حين تعلقت ٢٠٢ شكوى (١٧ في المائة) بادعاءات تتعلق بسوء السلوك. أما الشكاوى المتبقية فقد أثارت مسائل لا تدخل ضمن اختصاص مكتب المفتش العام. وتُعرض في الجدول أدناه أنواع هذه الحالات:

تصنيف لأنواع الحالات المسجلة في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى
حزيران/يونيه ٢٠١٣



١٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فُتح ٥١ ملف حالة وأُغلق ١٠١ ملف حالة. وأسفرت ٢٢ حالة من هذه الحالات عن إحالة تقرير تحقيق إلى شعبة إدارة الموارد البشرية لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك إمكانية اتخاذ تدابير تأديبية. ويعكس الانتهاء من هذا العدد الكبير من التحقيقات تضافر جهود دائرة التحقيقات الرامية إلى الانتهاء من الحالات المتراكمة التي أصبح عددها كبيراً. ونظراً إلى محدودية قدرة دائرة التحقيقات، فقد قام مكتب المفتش العام باستخدام خدمات الخبراء الاستشاريين، إلى جانب محققيه البالغ عددهم أربعة، في تناول هذا العدد المتراكم. ومن بين الحالات التي أُغلق ملفها، كانت ٧ حالات قد فُتحت في عام ٢٠٠٩؛ و١٩ حالة في عام ٢٠١٠؛ و٢٠ حالة في عام ٢٠١١؛ و٤٦ حالة في عام ٢٠١٢؛ و٩ حالات في عام ٢٠١٣.

باء- التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية بشأن عمليات التفتيش

١٧- في شباط/فبراير ٢٠١٣، نظمت دائرة التفتيش حلقة عمل مدتها خمسة أيام عن تعلّم أساليب التحقيق المتقدم، حضرها تسعة شركاء رئيسيين (خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومجلس اللاجئين الدائم، وشراكة المساءلة الإنسانية، واللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، والهيئة الطبية الدولية، منظمة المعونة الإنسانية (إنترسوس)، ولجنة الإنقاذ الدولية، والاتحاد اللوثرى العالمي، والمجلس النرويجي للاجئين). وركزت حلقة العمل على الطب الشرعي التوثيقي، وأساليب إجراء المقابلات وكتابة التقارير. وكانت تعليقات جميع المشاركين إيجابية للغاية. وسيتكرر تنظيم حلقة العمل هذه على الصعيد الإقليمي لصالح المنظمات الوطنية والمحلية غير الحكومية، ومن المقرر عقد أولى هذه الحلقات في إسلام آباد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٨- وقد استُحدثت الأدوات التالية لتيسير التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية بشأن عمليات التفتيش وجرى تقاسمها مع الشركاء: إجراءات تشغيلية موحدة بشأن إحالة الحالات؛ وإجراءات تشغيلية موحدة بشأن تقاسم المواد الحساسة والمعلومات المتعلقة بالحالات؛ واختصاصات عمليات التفتيش المشترك بين المفوضية والشركاء من المنظمات غير الحكومية. ويجري حالياً إعداد دليل مرجعي يتضمن السياسات، والمبادئ التوجيهية وأمثلة عن الممارسات الجيدة لدونات قواعد السلوك، وآليات الشكاوى وإجراءات التحقيق.

جيم- البعثات

١٩- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت ١٨ بعثة للتفتيش. وتضمنت الحالات التي جرى التحقيق فيها عن طريق البعثات: ادعاءات خطيرة تتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية؛ والتزوير المالي؛ والتزوير المتصل بتحديد وضع اللاجئين وبإعادة التوطين؛ وسوء استعمال السلطة.

خامساً- التحريات المخصصة

٢٠- لم يُجر المكتب أية تحريات مخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.